

الجامعة التقنية الشمالية
المعهد التقني النمرود
قسم تقنيات الإدارة القانونية

الخطة الاستراتيجية
قسم تقنيات الإدارة القانونية

2028 – 2026

الفهرس

ت	الموضوع	الصفحة
1	كلمة رئيس القسم	3
2	الرؤية والرسالة والقيم	4
3	فريق إعداد الخطة الاستراتيجية والمقدمة	5
4	الأساس القانوني والمنهجي للخطة	6
5	تحليل الوضع الراهن	7
6	الأهداف الاستراتيجية	8
7	محاور الخطة الاستراتيجية (نظرة عامة)	9
8	المحور الأول: تطوير المناهج والبرامج الدراسية	10
9	المحور الثاني: جودة التعليم والتعلم	12
10	المحور الثالث: تطوير الكادر التدريسي والإداري	13
11	المحور الرابع: التدريب العملي وخدمة المجتمع	14
12	المحور الخامس: البنية التحتية والدعم التقني	15
13	المحور السادس: البحث العلمي والنشر	16
14	المحور السابع: الخريجون وسوق العمل	17
15	المحور الثامن: الخطة الزمنية للتنفيذ	18
16	المحور التاسع: المتابعة والتقويم ومؤشرات الأداء	19
17	الخاتمة والتوقييع	21
18	الملحق (أ): مصفوفة الخطة التنفيذية	22
19	الملحق (ب): نموذج تقرير المتابعة	25

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

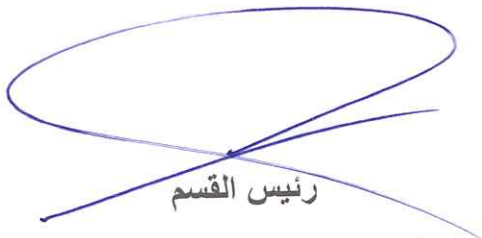
الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين وصحبه المنتجبين، وبعد:

يُعَدّ قسم تقنيات الإدارة القانونية في المعهد التقني النمرود أحد الأقسام العلمية التي تسهم في إعداد كوادر تقنية متخصصة تجمع بين المعرفة القانونية الرصينة والمهارة الإدارية التطبيقية، بما يلبي حاجة مؤسسات الدولة والقطاع الخاص إلى موظفين قادرين على التعامل مع النصوص القانونية والإجراءات الإدارية بكفاءة ودقة.

وإيماناً منا بأن التخطيط الاستراتيجي هو السبيل الأمثل لتحويل الرؤى إلى إنجازات قابلة للقياس، حرص القسم على إعداد هذه الخطة للمدة (2026 – 2028) بمشاركة تدريسيي القسم ومنتسبيه، مستنداً إلى تشخيص واقعي لحال القسم واحتياجات سوق العمل ومتطلبات الجودة والاعتماد الأكاديمي. وقد تضمنت الخطة أهدافاً ومحاور وجدولاً زمنياً وآليات متابعة تضمن الانتقال بالقسم إلى مستوى أرقى من التميز.

ويسرني أن أتقدم بالشكر والتقدير إلى السيد عميد المعهد، وإلى الزملاء أعضاء فريق إعداد الخطة، وإلى كل من أسهم بفكرة أو ملاحظة في إغنائها، سائلاً الله تعالى أن يوفقنا جميعاً لخدمة طلبتنا ومجتمعنا ووطننا.

والله ولي التوفيق...


رئيس القسم
الاسم: م.د. محمد رياض فيصل

الرؤية والرسالة والقيم

أولاً: الرؤية

أن يكون قسم تقنيات الإدارة القانونية في المعهد التقني النمرود قسماً رائداً بين أقسام التعليم التقني في مجاله، يُخرّج كوادراً تقنية قانونية وإدارية مؤهلة تسهم في ترسيخ سيادة القانون والإدارة الرشيدة والتحول الرقمي في العراق، بمايسهم في خدمة المجتمع والمحافظة على القيم القانونية ومبادئ العدالة.

ثانياً: الرسالة

يتبنى القسم رسالة عامة تستند إلى إطار التعليم التقني في العراق، تتمثل في تخريج كوادراً متميزة تلبي احتياجات الدولة والمجتمع. أما رسالته الخاصة فتتضمن ما يأتي:

- تطوير مهارات الطلبة في اختصاصهم عبر مناهج تواكب تطورات العصر، وإعداد كوادراً تدريسية وفنية مؤهلة من خلال دورات تطوير الكفاءة في الاختصاص وطرائق التدريس.
- تعزيز الجانب التطبيقي في التعليم القانوني والإداري، بالانتقال من غلبة الجانب النظري إلى التوازن بين المعرفة والمهارة، عبر التدريب الميداني والمحاكاة للواقع الميداني.
- إنشاء العيادة القانونية وتفعيلها بكادر متخصص، لتقديم الإرشاد والاستشارة القانونية للطلبة والمنتسبين ولمن يحتاجها من أبناء المجتمع المحلي ضمن ضوابط واضحة.
- الاهتمام بالجانب الإرشادي والتربوي للطلبة، والإصغاء إلى أفكارهم واحتياجاتهم، وتعزيز الانتماء الوطني والقيم المهنية لديهم.
- إعداد خريجين قادرين على العمل في القطاعين العام والخاص والمختلط، ومنها الدوائر القانونية للمؤسسات والشركات، ونقابة المحامين واتحاد الحقوقيين، إذ لا غنى لأي شخص معنوي عن إدارة قانونية كفوءة.

ثالثاً: القيم

- النزاهة والمهنية: الالتزام بأخلاقيات المهنة القانونية والوظيفة العامة.
- سيادة القانون: احترام التشريعات النافذة والعمل بموجبها.
- الشفافية والمساءلة: وضوح الإجراءات وتحمل المسؤولية عن النتائج.
- الجودة والتحسين المستمر: قياس الأداء ومراجعته وتطويره دورياً.
- الابتكار والتحول الرقمي: توظيف التقنيات الحديثة في التعليم والعمل القانوني.
- خدمة المجتمع: نشر الثقافة القانونية والإسهام في حاجات المجتمع المحلي.
- العمل بروح الفريق: التعاون بين التدريسيين والإداريين والطلبة.

فريق إعداد الخطة الاستراتيجية والمقدمة

شكلت رئاسة قسم تقنيات الإدارة القانونية فريق عمل لإعداد الخطة الاستراتيجية للمدة (2026 – 2028) بموجب الأمر الإداري ذي العدد (761/18/7) في (2026/9/28)، ويتكون من السادة المدرجة أسماؤهم في الجدول أدناه:

ت	الاسم	اللقب العلمي والتخصص	الصفة في الفريق
1	م.د. محمد رياض فيصل	مدرس	رئيساً
2	م. دهام عويد مطرود	مدرس	عضواً
3	م.م. احمد فارس ابراهيم	مدرس مساعد	عضواً
4	م.م. محمود علي امحيمد	مدرس مساعد	عضواً

المقدمة

تأتي هذه الخطة الاستراتيجية لقسم تقنيات الإدارة القانونية في المعهد التقني النمرود للمدة (2026 – 2028) استجابةً للتحديات المتسارعة التي يشهدها الواقع الإداري والقانوني في العراق، وما يفرضه ذلك من ضرورة تطوير البرامج التعليمية التقنية بما ينسجم مع متطلبات الدولة الحديثة وسيادة القانون والتحول نحو الإدارة الرشيدة والحكومة الإلكترونية.

ويُعدّ القسم من الأقسام الحيوية في التعليم التقني لدوره المحوري في إعداد كوادر وسطية تمتلك معرفة قانونية رصينة مقرونة بمهارات إدارية وتطبيقية، تؤهلها للعمل في المؤسسات الحكومية والهيئات المستقلة والقطاع الخاص، ولا سيما في الشعب القانونية ووحدات الموارد البشرية والأقسام الإدارية ووحدات المتابعة والعقود والأرشفة.

وتمثل هذه الخطة خارطة طريق واضحة المعالم لتطوير القسم، تجمع بين الرسالة الأكاديمية والاحتياجات الوطنية والمحلية، وقد جرى في هذه الطبعة توسيع نطاق الخطة ليشمل، إضافةً إلى المحاور التقليدية، متابعة الخريجين وسوق العمل.

الأساس القانوني والمنهجي للخطة

ترتكز الخطة الاستراتيجية لقسم تقنيات الإدارة القانونية في المعهد التقني النمرود للمدة (2026 – 2028) على أسس قانونية ومنهجية تضمن سلامة توجهاتها وواقعيتها في التطبيق، وهي:

أولاً: الأساس القانوني والتنظيمي

- قانون وزارة التعليم العالي والبحث العلمي رقم (40) لسنة 1988 المعدل، بوصفه الإطار التشريعي الأعلى المنظم لعمل مؤسسات التعليم العالي، وما يقرره من أهداف تتعلق بتطوير التعليم العالي والتقني وربط مخرجاته بحاجات المجتمع والدولة.
- معايير الاعتماد المؤسسي والبرامجي وضمان الجودة المعتمدة في العراق، ومنها ما يخص وصف المقررات ومخرجات التعلم وتقويم الأداء.
- الدليل الوطني لكتابة مخرجات التعلم، وما يترتب عليه من ربط مخرجات البرنامج (PLOs) بمخرجات المقررات (CLOs).
- متطلبات نظام إدارة الجودة (ISO 9001) المعتمد في الجامعة والمعهد، فيما يتعلق بتوثيق الإجراءات والتحسين المستمر.
- الاستراتيجية الوطنية للتعليم التقني وخطط الجامعة التقنية الشمالية، التي تؤكد تطوير المهارات العملية وتعزيز التعليم الإلكتروني والمدمج ودعم الشراكة مع سوق العمل.

ثانياً: الأساس المنهجي

أعدت الخطة وفق منهجية تشاركية قائمة على البيانات، شملت:

- تحليل الوضع الراهن للقسم وتحديد الفجوات بين الواقع والمأمول.
- دراسة احتياجات سوق العمل العراقي في التخصصات الإدارية والقانونية، ومحلياً في محافظة نينوى.
- ورش عمل مع تدريسيي القسم لتحديد الأولويات وتوزيع المسؤوليات.

تحليل الوضع الراهن

يمثل تحليل الوضع الراهن نقطة الانطلاق في بناء الخطة، إذ يُحدّد من خلاله ما يمتلكه القسم من مقومات وما يحيط به من فرص. ويعرض الجدول الآتي صورة أولية لهذا التحليل:

نقاط القوة (Strengths)

- توفر تخصص قانوني إداري مطلوب في المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص.
- وجود كادر تدريسي متخصص في القانون والعلوم الإدارية.
- الانتماء إلى الجامعة التقنية الشمالية وما توفره من بنى أكاديمية وإدارية ونظام جودة.
- ملاءمة البرنامج لحاجة المؤسسات إلى كوادرات قانونية تطبيقية.

الفرص (Opportunities)

- توجه الدولة نحو الحكومة الإلكترونية والأتمتة والأرشفة الرقمية.
- الحاجة إلى الانفتاح على المحاكم والدوائر الرسمية والنقابات والشراسة مع المؤسسات الأكاديمية.
- توافر منصات التعليم الإلكتروني وأدوات الذكاء الاصطناعي المساندة.

تتركز أولويات القسم في: ردم الفجوة بين النظري والتطبيقي، وتعزيز البنية الرقمية، وبناء شراكات تدريبية رسمية، وتنشيط البحث التطبيقي، وإنشاء منظومة متابعة للخريجين.

الأهداف الاستراتيجية

ترمي الخطة الاستراتيجية لقسم تقنيات الإدارة القانونية في المعهد التقني النمرود إلى إحداث تطوير متكامل في العملية التعليمية ومخرجاتها، بما ينسجم مع متطلبات الواقع الإداري والقانوني في العراق. ومن أبرز أهدافها:

1- تطوير المناهج الدراسية بما ينسجم مع متطلبات سوق العمل

تحديث مفردات المقررات لتواكب التطورات القانونية والإدارية، وربطها بمخرجات تعلم واضحة، وإدخال مقررات ووحدات حديثة، وتعزيز الجانب العملي وربط الموضوعات النظرية بالتطبيقات الواقعية، بما يضمن إعداد خريج يمتلك المعارف والمهارات التي يحتاجها سوق العمل فعلاً.

2- تحسين جودة التعليم والتعلم وفق معايير الاعتماد

الارتقاء بمستوى التعليم عبر اعتماد معايير الجودة والاعتماد الأكاديمي، وتطوير أساليب التدريس والتقييم، وتوحيد الوثائق الأكاديمية، وتحسين البيئة التعليمية، وضمان تحقيق مخرجات تعلم قابلة للقياس.

3- رفع مستوى التعليم الإلكتروني والتحول الرقمي

تعزيز استخدام التقنيات الحديثة في التعليم، وتفعيل المنصات الإلكترونية، وإعداد محتوى رقمي للمقررات، واعتماد التعليم المدمج، وتنمية المهارات الرقمية للطلبة والتدريسيين، بما في ذلك الاستخدام المسؤول لأدوات الذكاء الاصطناعي.

4- تعزيز الجانب التطبيقي والتدريب الميداني

ربط المعرفة النظرية بالتطبيق العملي من خلال التدريب الصيفي والميداني في المحاكم والدوائر والمؤسسات ذات العلاقة، والمحكمة التطبيقية، لإكساب الطلبة خبرة عملية ومهارات مهنية.

5- تنمية قدرات الكادر التدريسي والإداري

تطوير مهارات الكادر عبر الدورات وورش العمل في الجوانب القانونية والإدارية والتقنية، وتشجيع طرائق التدريس الحديثة وتبادل الخبرات، بما ينعكس إيجاباً على جودة التعليم والأداء المؤسسي.

6- رفع قابلية الخريجين للتوظيف ومتابعة مساهمهم المهني

إعداد خريجين يمتلكون معارف ومهارات تتناسب مع الوظائف الإدارية والشعب القانونية، وبناء منظومة لمتابعة الخريجين وقياس رضا جهات التوظيف، وتعزيز دور القسم في رفد مؤسسات الدولة والقطاع الخاص بكفاءات قادرة على الأداء بكفاءة والتزام قانوني.

7- تنشيط البحث العلمي التطبيقي

تشجيع البحوث التطبيقية التي تعالج مشكلات إدارية وقانونية واقعية.

8- تعزيز الشراكة المجتمعية وخدمة المجتمع

نشر الثقافة القانونية في المجتمع المحلي، وتقديم الاستشارة والتوعية القانونية، وبناء شراكات مستدامة مع المحاكم ودوائر الدولة والنقابات ومؤسسات المجتمع المدني، ودعم مبادئ العدالة والشفافية. وبذلك تشكل هذه الأهداف منظومة متكاملة تسعى إلى تطوير القسم أكاديمياً وتطبيقياً ومجتمعياً، وتحقيق التوازن بين جودة التعليم واحتياجات سوق العمل خلال المدة (2026 - 2028).

محاور الخطة الاستراتيجية (نظرة عامة)

تتوزع الخطة على عشرة محاور، خمسة منها أساسية على غرار خطط أقسام التعليم التقني، وأضافت هذه الخطة محورين جديدين هما (البحث العلمي والنشر) و(الخريجون وسوق العمل)، إضافةً إلى محاور التنفيذ والمتابعة وإدارة المخاطر. ويبين الجدول الآتي المحاور وارتباطها بالأهداف الاستراتيجية:

المحور	العنوان	الأهداف المرتبطة
الأول	تطوير المناهج والبرامج الدراسية	الهدف 1، 6
الثاني	جودة التعليم والتعلم	الهدف 2، 3
الثالث	تطوير الكادر التدريسي والإداري	الهدف 3، 5
الرابع	التدريب العملي وخدمة المجتمع	الهدف 4، 8
الخامس	البنية التحتية والدعم التقني	الهدف 3، 4
السادس	البحث العلمي والنشر	الهدف 7
السابع	الخريجون وسوق العمل	الهدف 6، 8
الثامن	الخطة الزمنية للتنفيذ	جميع الأهداف
التاسع	المتابعة والتقييم ومؤشرات الأداء	جميع الأهداف

المحور الأول: تطوير المناهج والبرامج الدراسية

يُعدّ تطوير المناهج والبرامج الدراسية الركيزة الأساسية للارتقاء بواقع القسم، لما له من أثر مباشر في جودة التعليم وربط المعرفة النظرية بالتطبيق العملي، ويهدف هذا المحور إلى تحديث مفردات المقررات بما يواكب التطورات التشريعية والإدارية والتقنية، ويلبي احتياجات سوق العمل العراقي.

1-1 مراجعة المناهج وربطها بمخرجات التعلم

تُراجع مفردات المقررات مراجعة شاملة في السنة الأولى ثم دورياً كل عام، وفق الدليل الوطني لكتابة مخرجات التعلم، بحيث يرتبط كل مقرر بمخرجات تعلم واضحة وقابلة للقياس تتسق مع مخرجات البرنامج، ويُحدّث وصف المقررات ويوثّق بصيغة موحدة.

2-1 المقررات والوحدات التخصصية

يقترح القسم تعزيز المقررات الآتية وإدخالها، ضمن الصلاحيات المتاحة وبما لا يتعارض مع المنهاج الموحد المقرر من الجهات المختصة، إما بصيغة مقررات مستقلة أو تضمن في مقررات قائمة أو ورش ودورات مهارية. وتُرفع مقترحات التعديل على المنهاج الموحد بالتنسيق مع الجهات المختصة عبر القنوات الرسمية.

أ) المقررات الأساسية المقترحة:

ت	المقرر / الوحدة	الغاية والمحتوى	صيغة التنفيذ
1	تقنيات الصياغة القانونية	إكساب الطلبة مهارات صياغة العقود والقرارات الإدارية والمخاطبات الرسمية والمذكرات واللوائح والتعليمات بلغة دقيقة تتجنب الغموض والتعارض، والالتزام بالقواعد التشريعية المعتمدة.	مقرر أو تضمن داخل المقرر أو ورشة
2	الإدارة القانونية الإلكترونية	دراسة التحول الرقمي في العمل القانوني والإداري، وأنظمة إدارة القضايا والعقود، والمراسلات عبر المنصات الرقمية، والتشريعات المنظمة للإدارة الإلكترونية والحكومة الرقمية.	مقرر أو تضمن داخل المقرر أو ورشة
3	التعليم الأخضر	يسهم التعليم الأخضر في نشر الثقافة القانونية البيئية بهدف غرس الوعي البيئي.	مقرر أو تضمن داخل المقرر أو ورشة

ب) مقترحات إضافية:

ت	المقرر / الوحدة	الغاية والمحتوى	صيغة التنفيذ
5	الإثبات الإلكتروني والتوقيع الإلكتروني	حجية المحررات والتوقيعات الإلكترونية والمعاملات الإلكترونية وفق التشريعات النافذة، وأساسيات الأدلة الرقمية وضوابط قبولها.	مقرر أو تضمن داخل المقرر أو ورشة
6	تنظيم العقود	دورة حياة العقد (الإعداد والتفاوض والتنفيذ والمتابعة وفض المنازعات)، وإدارة مخاطر العقود في الدوائر القانونية.	مقرر أو تضمن داخل المقرر أو ورشة

ت	المقرر / الوحدة	الغاية والمحتوى	صيغة التنفيذ
8	حماية البيانات والخصوصية وأمن المعلومات	مبادئ حماية البيانات الشخصية والوثائق القانونية والإدارية، وأساسيات الأمن المعلوماتي في العمل المؤسسي.	وحدة أو ورشة
9	الذكاء الاصطناعي في العمل القانوني والإداري	أدوات الذكاء الاصطناعي في البحث والصياغة والأرشفة، وضوابط استخدامها المهنية والأخلاقية، ومخاطر الاعتماد عليها دون تدقيق بشري.	ورشة أو شهادة مهارية
10	فن الترافع	التدرب على إجراءات التقاضي وإعداد الدعاوى واللوائح والمرافعة عبر محاكمات صورية وحالات واقعية.	نشاط تطبيقي

3-1 اللجنة الاستشارية لأصحاب المصلحة

تشكّل لجنة استشارية تضم شخص من ارباب الحرف واعضاء مجلس القسم، تجتمع مرة واحدة على الأقل في العام لمراجعة المناهج ومخرجات البرنامج وتقديم التغذية الراجعة، بما يضمن مواءمة البرنامج مع الواقع العملي.

4-1 تحديث المصادر والمراجع

تُحدّث المصادر والمراجع المعتمدة في المقررات وفق التشريعات العراقية النافذة والتعديلات المستمرة، ويُعتمد نظام لمتابعة التعديلات التشريعية وإدراجها في المحاضرات والحقائب التعليمية.

المخرجات المتوقعة

- وصف محدّث لجميع المقررات مرتبط بمخرجات التعلم.
- مقترحات معتمدة أو منفذة لإدخال المقررات والوحدات الجديدة.

المحور الثاني: جودة التعليم والتعلم

يُعنى هذا المحور بالارتقاء بمستوى العملية التعليمية وتحسين مخرجاتها، من خلال تطوير أساليب التدريس والتقويم، وتعزيز التكامل بين المعرفة النظرية والتطبيق العملي، بما ينسجم مع معايير الجودة والاعتماد في التعليم التقني.

1-2 اعتماد طرائق تدريس حديثة

الانتقال من أسلوب التلقين التقليدي إلى طرائق تفاعلية، مثل دراسة الحالة والتعلم القائم على المشكلات ولعب الأدوار والمحاكمات الصورية، بحيث يشارك الطلبة في تحليل قضايا قانونية وإدارية واقعية واقتراح حلول لها. ويسهم ذلك في تنمية التفكير النقدي والتحليل القانوني واتخاذ القرار، ويجعل الطالب محوراً أساسياً في العملية التعليمية.

2-2 تطوير آليات التقويم والامتحانات

تنويع أساليب التقويم بما يتجاوز الامتحانات التقليدية ليشمل الاختبارات العملية والبحوث التطبيقية والتقارير والعروض التقديمية، وربط أسئلة الامتحانات بمخرجات التعلم للمقرر، بما يقيس مستوى الفهم والتطبيق لا الحفظ فقط، ويحقق العدالة والشفافية في تقييم الأداء.

3-2 تعزيز الربط بين الجانبين النظري والعملي

ربط المفاهيم والنصوص القانونية التي يدرسها الطلبة بالتطبيقات العملية داخل المؤسسات الإدارية والقانونية، من خلال التمارين التطبيقية ودراسة النماذج الواقعية ونماذج الدعاوى والعقود والقرارات القضائية والتدريب الميداني، بما يرسخ المعرفة وينمي المهارات المهنية.

4-2 ضمان الجودة وتوحيد الوثائق الأكاديمية

يعتمد القسم منظومة وثائق موحدة للمقررات تشمل وصف المقرر والحقيبة التعليمية (المنهج والخطة الأسبوعية ومصادر التعلم وأساليب التقويم) وتقرير المقرر السنوي، وتُدار بما ينسجم مع متطلبات نظام إدارة الجودة (ISO 9001) المعتمد في الجامعة والمعهد، وإجراءات ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي. ويُعتمد في ذلك مبدأ التحسين المستمر (خطّ - نفذ - تحقّق - حسن) القائم على نتائج الطلبة واستبانات الرضا.

5-2 الإرشاد الأكاديمي ودعم الطلبة

تفعيل الإرشاد التربوي والنفسي والأكاديمي لاستيعاب أفكار الطلبة ومعالجة مشكلاتهم، ومتابعة الطلبة المتعثّرين ووضع خطط دعم لهم، وتنشيط الأنشطة اللاصفية (كنادي قانوني ومسابقات المرافعة والندوات الطلابية)، وتعزيز الانتماء الوطني والقيم المهنية لديهم.

المخرجات المتوقعة

- اعتماد طرائق تدريس تفاعلية في المقررات التخصصية.
- حقائب تعليمية موحدة لجميع المقررات وتقارير مقررات سنوية.
- نتائج استبانات رضا الطلبة وخطط تحسين مبنية عليها.

المحور الثالث: تطوير الكادر التدريسي والإداري

يُعدّ الكادر التدريسي والإداري الركيزة الأساسية لنجاح العملية التعليمية، لذلك يركز هذا المحور على تنمية قدراته العلمية والمهنية والتقنية بما ينعكس إيجاباً على جودة التعليم والأداء المؤسسي.

1-3 إقامة دورات تطوير مهني وقانوني

تنظيم دورات وورش عمل في المجالات القانونية والإدارية الحديثة وطرائق التدريس والتشريعات النافذة، ودورات في كتابة مخرجات التعلم وإعداد الحقائق التعليمية وأساليب التقويم، بما يحدّث معارف المنتسبين ويطوّر مهاراتهم ويمكّنهم من مواكبة المستجدات في اختصاصهم. وتُعدّ خطة سنوية للدورات بناءً على تحليل الاحتياجات التدريبية.

2-3 دعم البحث العلمي التطبيقي

تشجيع التدريسيين على إجراء بحوث تطبيقية تعالج مشكلات واقعية في المؤسسات الإدارية والقانونية، وتوفير الدعم الإداري والتوجيهي للنشر، وتنظيم حلقات نقاشية علمية دورية، بما يساهم في تطوير المناهج وتعزيز مكانة القسم العلمية.

3-3 تشجيع استخدام التقنيات الحديثة في التدريس

تحفيز الكادر التدريسي على استخدام المنصات الإلكترونية والعروض التفاعلية والتعلم الإلكتروني والمدمج، وتدريبهم على إعداد المحتوى الرقمي، بما يحسّن أساليب إيصال المعلومة ويزيد تفاعل الطلبة ويرفع كفاءة العملية التعليمية.

4-3 تبادل الخبرات والتوجيه المهني

اعتماد برنامج توجيه للتدريسيين الجدد، وتنظيم زيارات وتبادل خبرات مع أقسام مماثلة في الجامعات والمعاهد الأخرى، وعقد ورش داخلية دورية لتبادل الممارسات الجيدة في التدريس والتقويم.

5-3 تنمية الكادر الإداري والفني

تدريب الكادر الإداري والفني على الأرشفة الإلكترونية وإدارة الوثائق واستخدام الأنظمة الرقمية، وعلى متطلبات الجودة والتوثيق، لضمان سير العمل الإداري بكفاءة ودعم تنفيذ الخطة.

وبذلك يساهم هذا المحور في بناء كادر أكاديمي وإداري كفوء، قادر على تحقيق أهداف الخطة الاستراتيجية للقسم.

المحور الرابع: التدريب العملي وخدمة المجتمع

يركز هذا المحور على ربط التعليم الأكاديمي بالواقع العملي، وتعزيز دور القسم في خدمة المجتمع من خلال برامج تدريبية وأنشطة توعوية، بما يرفع كفاءة الطلبة ويعزز التفاعل المجتمعي للقسم.

4-1 تفعيل التدريب الصيفي والميداني

إتاحة فرص عملية للطلبة في المحاكم والدوائر الإدارية والمؤسسات الحكومية والشركات، ليكتسبوا خبرة مباشرة في تطبيق القوانين والإجراءات الإدارية. ويعتمد القسم دليلاً للتدريب يحدد الجهات المضيفة ومدة التدريب وآليات الإشراف والتقييم، ويشمل سجل تدريب للطلاب واستمارة تقييم من الجهة المضيفة وتقريراً ختامياً.

4-2 تعزيز الشراكة

تعزيز الشراكة بين القسم والمؤسسات القانونية والإدارية عبر توقيع مذكرات تفاهم واتفاقيات تعاون تتيح التدريب الميداني وتبادل الخبرات والمعلومات، وتدعم تطوير المناهج. ومن الجهات المقترحة:

- المحاكم (ومنها محكمة استئناف نينوى الاتحادية ومحاكم البداءة والأحوال الشخصية).
- دوائر التسجيل العقاري والأحوال المدنية وكتاب العدل ودائرة التنفيذ.
- الدوائر القانونية في الوزارات والمحافظات والدوائر ذات العلاقة.
- نقابة المحامين (فرع نينوى) واتحاد الحقوقيين.
- الهيئات الرقابية والمستقلة، ومنها هيئة النزاهة والمفوضية العليا لحقوق الإنسان.
- الشركات والمصارف والمؤسسات التي تمتلك إدارات قانونية.

4-3 التوعية القانونية المجتمعية

نشر الثقافة القانونية بين أفراد المجتمع المحلي من خلال المحاضرات وورش العمل والحملات التوعوية حول الحقوق والواجبات والقوانين النافذة وأهمية الالتزام بالقانون. ويولي القسم عناية خاصة بالموضوعات التي تمس حاجات أهالي المنطقة، ومنها إجراءات الحصول على الوثائق الرسمية وتوثيق الحقوق المدنية والعقارية، ومكافحة الفساد، وحماية الأسرة.

وبذلك يضمن هذا المحور دمج الجانب العملي والتوعوي في العملية التعليمية، وإعداد طلبة مؤهلين للعمل بكفاءة، مع تعزيز المسؤولية المجتمعية للقسم.

المحور الخامس: البنية التحتية والدعم التقني

تمثل البنية التحتية والدعم التقني ركناً أساسياً في تحقيق أهداف الخطة، إذ تتيح بيئة تعليمية حديثة تدعم التعليم الإلكتروني والتطبيق العملي والبحث العلمي.

1-5 تطوير القاعات الدراسية الذكية

تهيئة البيئة التعليمية باستخدام التقنيات الحديثة، بتزويد القاعات بأجهزة عرض إلكترونية وحواسيب وشبكات إنترنت مستقرة وأنظمة صوتية مناسبة. وتسهم هذه القاعات في:

- تسهيل عرض المواد القانونية والتشريعات بصيغ رقمية.
- دعم التعليم الإلكتروني والمدمج، ولا سيما في المحاضرات النظرية والعملية.
- تعزيز التفاعل والمناقشة داخل القاعة بالوسائط المتعددة.
- تمكين الطلبة من متابعة التطبيقات العملية كنماذج الدعاوى والعقود والقرارات القضائية.

2-5 دعم المكتبة القانونية بالمصادر الحديثة

تزويد المكتبة بأحدث الكتب والمراجع القانونية والدوريات العلمية المحكمة والمصادر الإلكترونية، ويشمل ذلك:

- تحديث المؤلفات القانونية وفق القوانين العراقية النافذة وتعديلاتها.
- توفير الاشتراك أو الوصول إلى قاعدة بيانات إلكترونية للتشريعات والأحكام القضائية.
- دعم الرسائل والبحوث العلمية ذات الصلة بالواقع العملي.
- إتاحة مصادر رقمية تيسر البحث والاستفادة السريعة للطلبة والتدريسين.

3-5 قاعة المحكمة التطبيقية

تخصيص قاعة أو فضاء مهياً لإجراء المحاكمات الصورية والمرافعات التدريبية، بما يوفر بيئة واقعية لتدريب الطلبة على إجراءات الجلسات والمرافعة وإعداد المحاضر، ويمكن استخدامها لمسابقات المرافعة بين الأقسام.

4-5 الموقع الإلكتروني والمنصة الرقمية للقسم

إنشاء موقع أو صفحة رسمية للقسم لنشر الأنشطة والخطط والإعلانات وتيسير التواصل مع الخريجين والجهات الشريكة، واستخدام منصة التعليم الإلكتروني المعتمدة لرفع المحاضرات والتكليفات وتقييم الطلبة.

المحور السادس: البحث العلمي والنشر

يهدف هذا المحور إلى ترسيخ ثقافة البحث التطبيقي في القسم، وتحويل خبرات التدريسيين ومشاريع الطلبة إلى مخرجات علمية تخدم تطوير المناهج وتعالج مشكلات واقعية.

1-6 تحديد أولويات البحث العلمي للقسم

قائمة بمجالات البحث ذات الأولوية، ومنها:

- كتابة بحوث في مجالات تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- كتابة بحوث في مجالات تطورات الذكاء الاصطناعي.
- كتابة بحوث في مجالات مكافحة التطرف.
- الإدارة القانونية الرقمية والحكومة الإلكترونية وأثرها في الإجراءات الإدارية.

2-6 دعم النشر والمشاركة العلمية

تشجيع نشر البحوث في المجالات العلمية المحكمة، وتوفير التوجيه في اختيار المجالات وإعداد البحوث وفق أسس النشر الأكاديمي، وتحفيز المشاركة في المؤتمرات والندوات، وتشجيع البحوث المشتركة مع أقسام وكليات القانون والإدارة في الجامعات الأخرى.

3-6 مشاريع التخرج التطبيقية

توجيه مشاريع التخرج نحو معالجة مشكلات واقعية في الدوائر والمؤسسات (كأتمتة معاملة أو إعداد دليل إجراءات أو نموذج عقد أو دراسة حالة)، والإشراف عليها بمعايير تقويم واضحة، وعرض أفضلها في معرض سنوي للقسم.

4-6 الفعاليات العلمية

تنظيم ندوة أو مؤتمر علمي سنوي للقسم بالتعاون مع الجهات الشريكة، وحلقات نقاشية شهرية أو فصلية، وورش عمل متخصصة بمشاركة قضاة ومحامين وخبراء، بما يعزز مكانة القسم العلمية ويربط البحث الأكاديمي بالواقع العملي.

المحور السابع: الخريجون وسوق العمل

يسعى هذا المحور إلى ضمان أن مخرجات القسم تلبي فعلاً حاجات سوق العمل، وإلى إبقاء قنوات التواصل مفتوحة مع الخريجين وجهات التوظيف، بما يوفر تغذية راجعة تُبنى عليها قرارات التطوير.

1-7 قاعدة بيانات الخريجين ودراسات التتبع

إنشاء قاعدة بيانات محدّثة للخريجين (بيانات الاتصال، وجهة العمل، ومواصلة الدراسة)، وإجراء دراسة تتبع سنوية تقيس نسب التشغيل ومدى ملاءمة البرنامج لمتطلبات الوظائف، وتحليل نتائجها وإدراجها في مراجعة المناهج.

2-7 التعاون مع مؤسسات الدولة

بناء علاقات منتظمة مع نقابة المحامين واتحاد الحقوقيين والدوائر القانونية في الوزارات والشركات والمصارف وغيرها، واستطلاع آراء جهات التوظيف في مستوى الخريجين ومهاراتهم المطلوبة.

3-7 ملتقى التوظيف والأيام المهنية

تنظيم ملتقى مهني يجمع الطلبة والخريجين بممثلي الجهات الحكومية والخاصة ونقابات المهن القانونية، يتضمن محاضرات تعريفية وعروضاً وجلسات لقاء مباشر، ويسهم في زيادة فرص التوظيف وتعزيز دور القسم في رفد المؤسسات بالكفاءات.

المحور الثامن: الخطة الزمنية للتنفيذ

تُنفَّذ الخطة وفق جدول زمني مرحلي يمتد ثلاثة أعوام دراسية، يضمن حسن التطبيق وتحقيق الأهداف المرسومة:

المرحلة	الفترة	محور التركيز
الأولى: التأسيس والتشخيص	العام الدراسي 2026 – 2027	مراجعة المناهج وتشخيص الاحتياجات التعليمية والبشرية والتقنية، وتحديث وصف المقررات ومخرجات التعلم، وتشكيل لجان المتابعة، وتجهيز أول قاعة ذكية والمنصة الرقمية، وعقد أولى الاتفاقيات، وبناء قاعدة بيانات الخريجين.
الثانية: التطبيق والتوسع	العام الدراسي 2027 – 2028	تطبيق المناهج والوحدات المطورة فعلياً، والتوسع في التعليم المدمج، وتعزيز التدريب العملي والميداني، وتشغيل العيادة القانونية، والشروع بإنشاء المختبر القانوني الرقمي، وإقامة أول ندوة علمية، وإجراء أول دراسة تتبع للخريجين.
الثالثة: التقييم والاستدامة	العام الدراسي 2028 – 2028	التقييم الشامل لنتائج تنفيذ الخطة وتشخيص نقاط الضعف ومعالجتها، واستكمال المختبر وقاعة المحاكاة، واعتماد مبدأ التحسين المستمر لضمان استدامة التطوير، والتهينة لإعداد الخطة اللاحقة.

الجدول الزمني للأنشطة الرئيسية

النشاط	2027 – 2026	2028 – 2027
مراجعة المناهج وتحديث وصف المقررات ومخرجات التعلم	•	•
تشكيل اللجنة الاستراتيجية واللجنة الاستشارية	•	
إعداد الحقائب التعليمية الموحدة	•	•
تطبيق المقررات والوحدات المطورة والتوسع في التعليم المدمج		•
دورات وورش تطوير الكادر	•	•
اتفاقيات التعاون وبرنامج التدريب الصيفي والميداني	•	•
المحكمة التطبيقية		•
مشاريع التخرج والفعاليات العلمية	•	•
قاعدة بيانات الخريجين ودراسة التتبع	•	•
التقييم الشامل ومراجعة الخطة وإعداد الخطة اللاحقة		•

المحور التاسع: المتابعة والتقييم ومؤشرات الأداء

يهدف هذا المحور إلى ضمان حسن تنفيذ الخطة وتحقيق أهدافها من خلال آليات متابعة وتقييم مستمرة وفعالة:

- تشكيل لجنة استراتيجية خاصة بالقسم: تتولى الإشراف على تنفيذ محاور الخطة ومتابعة مراحل العمل وتنسيق الجهود بين الكادرين التدريسي والإداري، بما يضمن الالتزام بالجدول الزمنية والأهداف المحددة، وتجتمع مرة كل فصل دراسي على الأقل.
- مراجعة الخطة وتحديثها وفق النتائج: تُراجع الخطة بشكل دوري وتُحدَّث ويُعالج أوجه القصور فيها، بما يضمن استمرارية التطوير والتحسين المستمر في أداء القسم.
- مسؤول لكل نشاط: يُسمّى في المصفوفة التنفيذية مسؤول محدد ومؤشر إنجاز لكل نشاط.

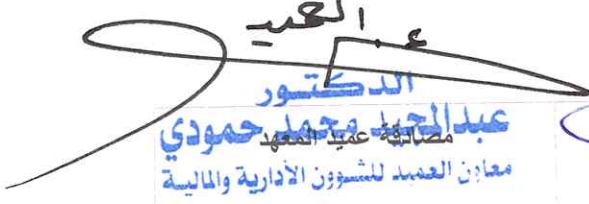
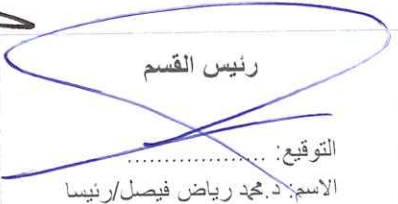
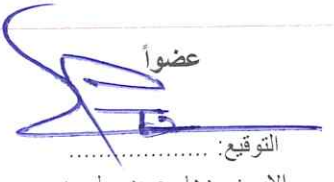
مؤشرات الأداء الرئيسية

يعرض الجدول الآتي مؤشرات الأداء الرئيسية والمستهدفات المقترحة لكل عام:

المؤشر	خط الأساس	2027 – 2026	2028 – 2027
نسبة المقررات ذات الوصف ومخرجات التعلم المحدثة			
نسبة المقررات المنفذة بحقائب تعليمية معتمدة			
نسبة المقررات المستخدمة للمنصة الإلكترونية المعتمدة			
عدد مذكرات التفاهم التعاون الأكاديمي			
نسبة الطلبة المشمولين بالتدريب الصيفي والميداني			
نسبة التدريسيين المشاركين في دورة تطويرية واحدة على الأقل سنوياً			
نسبة التدريسيين الذين نشروا بحثاً واحداً على الأقل سنوياً			
عدد الأنشطة التوعوية المجتمعية سنوياً			
مستوى رضا الطلبة عن جودة التدريس (استبانة)			
نسبة الاستجابة في دراسة تتبع الخريجين			
عدد المرافق الرقمية المجهزة: قاعة ذكية / مختبر / محكمة صورية (تراكمي)			

الخاتمة والتوقيع

تمثل هذه الخطة الاستراتيجية (2026 – 2028) خارطة طريق لتطوير قسم تقنيات الإدارة القانونية في المعهد التقني النمرود، بما يساهم في إعداد خريجين أكفاء قادرين على العمل في الوظائف الإدارية والشعب القانونية، ودعم مسيرة التنمية الإدارية والقانونية في العراق.

 الدكتور عبد الحادي محمد حمودي مستشار عميد المعهد معاون العميد للشؤون الإدارية والمالية التوقيع: الاسم: ا.م.د. هيثم عبدالله رجب التاريخ: 2026/...../.....	 رئيس القسم التوقيع: الاسم: د. محمد رياض فيصل / رئيسا التاريخ: 2026/...../.....	 عضواً التوقيع: الاسم: م.دهام عويد مطرود التاريخ: 2026/...../.....
--	--	---

 عضواً التوقيع: الاسم: م.م. احمد فارس ابراهيم التاريخ: 2026/...../.....	 عضواً التوقيع: الاسم: م.م. محمود علي امحيمد التاريخ: 2026/...../.....
--	--

الملحق (أ): مصفوفة الخطة التنفيذية

تربط المصفوفة الآتية كل محور من محاور الخطة بالأنشطة والمسؤول عن تنفيذها والتوقيت ومؤشر الإنجاز:

الرقم	النشاط	المسؤول	التوقيت	مؤشر الإنجاز
المحور الأول: تطوير المناهج والبرامج الدراسية				
1-1	مراجعة شاملة لمقررات المقررات ومقررتها بحاجات سوق العمل	لجنة تطوير المناهج + لجنة تدقيق المقررات	2027 – 2026	(الفصل الأول)
2-1	تحديث وصف المقررات وربطه بمخرجات التعلم (PLOs/CLOS) وفق الدليل الوطني	لجنة الجودة والمناهج + لجنة تدقيق المقررات	2027 – 2026	
3-1	رفع مقترحات إضافة أو تعديل المقررات والوحدات إلى الجهات المختصة	مجلس القسم ولجنة تطوير المناهج	2028 – 2026	
4-1	تشكيل لجنة استشارية من أصحاب المصلحة	رئيس القسم	2027 – 2026	
المحور الثاني: جودة التعلم والتعليم				
1-2	اعتماد دليل داخلي لمراتب التدريس التأهيلية وتدريب التدريسين عليه	لجنة الجودة	2027 – 2026	
2-2	إعداد الحقائق التعليمية الموحدة للمقررات	التدريسيون ولجنة الجودة	2028 – 2026	
3-2	تنويع أساليب التقويم وربط الأسئلة بمخرجات التعلم	لجنة الامتحانات	2028 – 2027	
4-2	برنامج الإرشاد الأكاديمي ومتابعة الطلبة المتعثرين	المرشد التربوي التربوي	مستمر	
5-2	استبيانات رضا الطلبة وتحليلها وخطط التحسين	مقرر القسم بالتعاون مع لجنة الجودة	فصلياً	
المحور الثالث: تطوير الكادر التدريسي والإداري				
1-3	إعداد خطة سنوية للوراث وورش العمل بناءً على تحليل الاحتياجات	رئيس القسم	سنوياً	
2-3	دورات في كتابة مخرجات التعلم والتقويم والتعليم الإلكتروني	لجنة التطوير المناهج	2027 – 2026	
3-3	حلقات نقاشية علمية وتبادل خبرات وزيارات مع أقسام مماثلة	رئيس القسم	سنوياً	

الرقم	النشاط	المسؤول	التوقيت	مؤشر الإنجاز
4-3	تدريب الكادر الإداري على الأرشيف الإلكتروني والأنظمة الرقمية	مسؤول الشعبة الإدارية	2028 – 2027	
المحور الرابع: التدريب العلمي وخدمة المجتمع				
1-4	تعاون مع دوائر الدولة	عمادة المعهد بالتعاون مع المعاون العلمي	2028 – 2026	
2-4	إعداد دليل التدريب وتنظيم برنامج التدريب الصيفي والميداني وثوثيقه	مسؤول التدريب	سنوياً	
3-4	المحكمة التطبيقية	تدريسي القسم	2027 – 2026	
4-4	تنفيذ حملات ومحاضرات توعية قانونية مجتمعية	المعهد بالتعاون مع الأقسام العلمية	سنوياً	
المحور الخامس: البنية التحتية والدعم التقني				
1-5	تجهيز قاعة ذكية واحدة على الأقل ثم التوسع تدريجياً	القسم وإدارة المعهد	2028 – 2026	
2-5	تحديث المكتبة القانونية والوصول إلى قواعد بيانات النشر بعات	مسؤول المكتبة	سنوياً	
3-5	إطلاق الموقع الإلكتروني وتفعيل المنصة الرقمية للقسم	شعبة تكنولوجيا المعلومات	2027 – 2026	
المحور السادس: البحث العلمي والنشر				
1-6	إقرار أولويات البحث العلمي للقسم	مجلس القسم	2027 – 2026	
2-6	دعم نشر البحوث والمشاركة في المؤتمرات والندوات	رئيس القسم	سنوياً	
3-6	توجيه مشاريع التخرج نحو مشكلات واقعية	اللجنة العلمية	سنوياً	
4-6	ندوة أو مؤتمر علمي سنوي للقسم	رئيس القسم	2028 – 2027 من	
المحور السابع: الخريجون وسوق العمل				
1-7	إنشاء قاعدة بيانات الخريجين وإجراء دراسة التتبع	مقرر القسم بالتعاون مع وحدة التأهيل والتوظيف	2027 – 2026 ثم سنوياً	

الرقم	النشاط	المسؤول	التوقيت	مؤشر الإنجاز
المحاور الثامن إلى العاشر: التنفيذ والمتابعة				
1-8	تشكيل اللجنة الاستراتيجية للقسم	رئيس القسم	خلال شهر من اعتماد الخطة	

